مخالفات البناء و«مصر الجديدة»

محمد ابو الغيط

«إذا كان الناس مش عاجبها الكلام ده تبقى تستفتي على أننا نسيب المكان ونمشي ..». هكذا وصل التصعيد في لغة خطاب الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، بشأن صرامة تنفيذ قانون مخالفات البناء الجديد. وبينما اكتفت دوائر المعارضة المصرية بالسخرية أو النقد العاطفي لقسوة حملات الإزالة، غاب نقاش الأبعاد السياسية الأوسع لما يحدث، أو طرح سياسات جدية بديلة. يجب وضع التصريحات أخيرا في سياق أنها ليست عفوية، بل تعبر عن خط سياسي ثابت، ففي عام 2019، كان الرئيس السيسي يحكي لجمهور من الشباب عن كواليس قرار تعويم العملة، في إطار خطة «الإصلاح الاقتصادي»، قال إنه أبلغ الحكومة وقتها أن تستعد لتقديم استقالتها إذا رفض الشعب الخطة، ولو استمر الرفض فسيتقدّم هو بدوره باستقالته بعد يومين، ويعقد انتخابات رئاسية مبكرة. يمكن فك شفرة هذه اللغة، بفهم أن الرسالة ليست للشعب المصري، بل لرجال النظام نفسه. يشدّد السيسي على أنه لن يقبل أبدا منهم السياسات المتراخية التي ميزت عهد حسني مبارك. سابقا تحدث بشكل أكثر صراحة، فقال مرة لصحافيين إن مبارك كان يجب أن يرحل قبل 15 عاماً على الأقل. ولذلك كان يخاطب في المؤتمر قائد الجيش ووزير الداخلية والوزراء بأسلوب حاد، ويلمح إلى إقالة المحافظين ومدراء الأمن المتقاعسين. حين عرض صورا ملتقطة عبر الأقمار الصناعية لتطور المباني في القرى بعد السنوات، تساءل بغضب واضح: أين كان المحافظ؟ أين كان مدير الأمن؟ أين كان مسؤول المحليات؟ وفي هذا السياق، هو يحذر رجاله قبل غيرهم من رحيله، إما أن تعملوا حسب رؤيتي أو لن تجدوا بديلاً لشخصي يوفر لكم رمزاً تجتمعون عليه ويحميكم. وهنا إشارة متكرّرة أيضا إلى اعتبار الجيش ثورة يناير تحركا شعبيا قرّرت المؤسسة غض الطرف عنه عمدا، بهدف إسقاط مشروع توريث نجل مبارك، لذلك يحذّر رجاله من تكرار السيناريو نفسه معه. وهو أيضا، في الوقت ذاته، يرسّخ سيطرته وحده بلا شريك، لذلك قال إن الأجهزة حذرته من مغبة تطبيق قانون البناء، لكنه صمم عليه.

يطرح السيسي على رجاله أن معادلة مبارك قد انتهت، حيث كان الاتفاق الضمني وقتها أن الانتماء للدولة أو الحزب الحاكم، ولو على أدنى مستوى، يعني غياب القانون عنهم تماما، وكانت عمليات البناء المخالف تنشط بكثافة أوقات الانتخابات كرشاوى رسمية. ومن المنصف القول إن تدخلا حكوميا صارما وعاجلا كان مطلوبا لوقف تدهور رهيب في ملف البناء المخالف. كشف تقرير حكومي عن وجود 2,8 مليون مخالفة حدثت بين عامي 2000 و2017، وخسرت مصر 1,2 مليون فدان من الأراضي الزراعية، وتعاني عجزاً متفاقما بالأمن الغذائي. وهنا الحاجة لطرح متوازن ما زال غائبا عن النقاش العام. ومن جانب ثان، القانون جزء من مشروع بالغ الضخامة، لا تتوفر معلومات عن كامل أبعاده. قالها السيسي سابقا «أنا ببني مصر جديدة». يمكن النظر هنا إلى مفهوم أعمال البناء غير المسبوقة، مثل عاصمة الإدارية الجديدة، العصية على الثورات، والتي تتمثل نموذج الإمارات، وكذلك فورة البناء الهائلة لمدن جديدة، الفاخرة منها والشعبية البديلة للمناطق العشوائية، أو لطرق وكباري (جسور) في المدن القديمة. بمفهوم ثان، نرى فورة الشركات العملاقة التابعة للجيش أو لجهات حكومية أخرى في مختلف المجالات، كتصنيع الإسمنت والحديد والكيماويات، الغياب التام لتوجهات الخصخصة بالمعنى القديم، بل ضخّ استثمارات لإنقاذ الشركة القابضة للحديد والصلب، في مسار عكسي متكرّر أخيرا.

جانب ثالث هو خطوات الرقمنة والتحديث التكنولوجي المتسارع، بهدف رفع الكفاءة الإدارية والسياسية. قانون مخالفات البناء الجديد نفسه جزء من خطة رسمية لمنح رقم قومي لكل وحدة سكنية في مصر. وفي خطاب سابق له، كشف السيسي فجأة عن وجود «عقل الدولة المصرية» في مكان ما بعمق 14 مترا تحت الأرض، ونفهم أن الحديث عن خوادم لقواعد بيانات هائلة.

سياسات التعايش مع الأوبئة

محمد ابو رمان

يمضي المسؤولون الأردنيون في الإصرار على سياسات التعايش مع فيروس كورونا وتداعياته، لأنّ البديل، وهو الإغلاق ومنع التجول، آتى بنتائج وخيمة على الاقتصاد، وعلى حياة أردنيين كثيرين. والطريف في الأمر، حتى وقت قريب، تظهر دراساتٌ للرأي العام أنّ نسبة تصل إلى النصف، أحياناً، من المواطنين كانت ترى أنّ كورونا مجرد مؤامرة أميركية غربية، ولا تأخذ القضية على محمل الجدّ، وتشكّك في الأرقام الرسمية.

كانت الرسالة الرسمية، في الأيام الماضية، واضحة؛ لا عودة إلى الوراء، فيما يؤكّد وزير التربية والتعليم السابق والخبير في الأوبئة، عزمي محافظة (في ورشة عمل مغلقة عقدها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أخيرا) أنّ علينا التعايش مع الفيروس فترة قد تمتد إلى أعوام.

المعضلة أنّ الفيروس يأتي ظلاً ثقيلاً في ظل ظروفٍ كانت، في الأصل، صعبة وغير مريحة لغالبية الأردنيين! فاقتصادياً تفيد معطيات دائرة الإحصاءات العامة، أخيرا، بأنّ معدل البطالة ارتفع ليصل إلى 23%، وبالنسبة للشباب أعلى بكثير، ويندر بتفشّي «وباء البطالة» الذي يأتي بمثّل التهديد الأكبر للأمن اليومي لشريحة اجتماعية واسعة، ويمثّل تحدّياً كبيراً للدولة والمجتمع، في ضوء تقديرات رسمية وغير رسمية تؤكّد أنّ النسبة سترتفع، بالضرورة، مع عودة أعداد كبيرة من العاملين في الخليج، في الفترة المقبلة. تتزاوج الأوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة مع استحقاق دستوري رئيس، يتمثّل بالانتخابات النيابية، مع إصرار «مطبخ القرار» على إجرائها في أكتوبر/ تشرين الثاني المقبل، في ظل ارتفاع ملحوظ في معدّلات الإصابة خلال الأسابيع الأخيرة لتتراوح يومياً بين 60 - 100 حالة، وهي أرقام قياسية وغير مسبوقة في الحالة الأردنية. وفي الأثناء، عادت المدارس الحكومية والخاصة (تستوعب مئات آلاف من الطلاب) إلى الدوام الرسمي في هذا الشهر (سبتمبر/ أيلول)، مصحوبة ببروتوكول طبي، ما تزال تساؤلات حقيقية وهواجس كبيرة في الشارع تطرح في مدى إمكانية تطبيقه وفعاليته.

ما هي البدائل الأخرى؟ لم يكن تقييم التعليم عن بعد مشجعاً، في العام الدراسي الماضي، على صعيد المدارس والجامعات، والتعليم الهجين (الجمع بين الإلكتروني والتقليدي) الذي جرى التنظير له، وتبنّيه في الخطاب الرسمي، قد يكون الحل اليوم، لكنّه يتطلب شروطاً وقدرات واستعدادات لم تجد الوقت الكافي.

في المقابل، لم تعد مقبولة اجتماعياً أي قرارات فيها حظر أو إغلاق، حتى وإن كان في العطلات الأسبوعية، إذ واجهت الحكومة عاصفة شديدة من الانتقادات، بسبب مثل هذه القرارات، واضطرت للتراجع عنها. وسياسياً لم يعد مطروحاً في دوائر القرار الاستمرار مع مجلس النواب الحالي، لأسباب متعدّدة، ولأنّه لا ضمانة لتراجع حدّة الفيروس في حال تأجيل الانتخابات، مع أن إجراءها في هذه الظروف، على الرغم من البروتوكولات الصحية والتعليمات، يثير قلقاً صحياً كبيراً!

المعنى أنّ الفيروس الذي لا يرى في العين المجرّدة يراكم الأزمات فوق بعضها، والأخطر من ذلك كلّه حالة «عدم اليقين» التي تجتاح الشارع الأردني، حتى أنّ الحكومة لم تعد تعرف مصيرها، ما إذا كانت ستبقى أم ترحل خلال أسابيع بسبب الاستحقاق الانتخابي، والأسواق الاقتصادية ما تزال تواجه المجهول، ويتعلّق بها الأمن اليومي لأغلبية المواطنين. إذا كان الخطاب الرسمي يستند، قبل كورونا، إلى عبارة «ليست لدينا حلول سحرية للمشكلات الاقتصادية»، فكيف هي الحال في ظل التداعيات العميقة للفيروس الفتّاك؟! بالضرورة، ستلتحا الحجج الرسمية إلى التمسّك بتأثيره، وبالأزمة العالمية والإقليمية التي تصيب العالم. لكن، على الطرف الآخر، ما هو أشد من فيروس كورونا هو فيروس غياب الثقة؛ ليس فقط بين الحكومة والشارع، بل بين المواطنين أنفسهم، والشك في كل شيء، وهي حالةٌ مَرَضية، تتطلب التركيز على الثقة العامة، ما يعيدنا مرة أخرى إلى كتاب فرانسيس فوكوياما (بالعنوان نفسه)، فمن دون تكاتف داخلي واجتماعي وسياسي ستكون سياسات التعايش بمثابة مرض شديد الخطورة.

الجامعة العربيَّة والفلسطينيُّون... أيُّهما المَلُوم؟

أسامة عنمان

قد تتغيَّر السياسة، في أمور تكتيكيَّة، أو على المدى الطويل، ولكن أنْ يكون التغيُّر في أمر جوهريٍّ واستراتيجيّ، وفي هذه المدّة القصيرة، فهذا غريب وخطير. والإشارة هنا إلى موقف جامعة الدول العربيَّة غير المَنْسق مع ذاتها، ومع قراراتها نفسها التي لا تزال معتمَدة، ولم تعمل الجامعة على التمهيد للتنصُّل منها، أو تجاوزها، اللهمَّ إلا بما أقدمت عليه دولة الإمارات، وفْق اعتباراتها الخاصَّة، بالاتِّساق مع إدارة الرئيس الأميركيّ المأزوم، دونالد ترامب؛ فهل إلى هذا الحدّ تبدو رئاسة الجامعة مُلجَمة بالضغوط والإملاءات الأميركيَّة الفوقيَّة؟ وفي قضيَّة بالغة الحساسيَّة والجوهريَّة، تاريخيًّا، واستراتيجيًّا، وهي القضيَّة الفلسطينيَّة التي شغلت من اجتماعات الجامعة، وقراراتها، ونشاطاتها نحو العالم، الحيِّز الكبير. وهنا ينهض سؤال مهم؛ عن أدوار الجامعة المستقبليَّة، في القضايا والنزاعات العربيَّة والإقليميَّة؛ إلى أيّ حدّ ستكون معبِّرة عن العرب، أو حتى عن سياسات الدول العربيَّة؟

يحدث ذلك الموقف من جامعة الدول العربيَّة الذي هو أقرب إلى التواطؤ مع التوجُّهات الإماراتيَة، على الرغم من تكرار الإلحاح الفلسطينيّ العلنيّ أنْ تعلن الجامعة موقفًا من اختراق أبو ظبي، موقفها، قبل أن تفهم أنَّ الضَّوْء الأخضر العربيّ أصبح متاحًا لهذه القاعدة الجديدة، وأنَّه أنَّ له، ولَمْ يزيدون عليه عنصريَّةً، أو يزادون، أنْ يمضوا في انْفرادهم بالفلسطينيّين، وفي مواصلة الضمّ الفعليّ لما تبقّى من أراضٍ فلسطينيَّة؟ وقبل ذلك، هل لإدارة ترامب أنْ تفهم هذه الرسالة؟ أم أنها على الأرجح هي التي فرضتها؟ هل لو توفَّر موقفٌ عربيٌّ صلْب تستطيع الإدارة الأميركيَّة أن تستخفَّ بما لا يزال مسطورا ومُجْمَعًا عليه في قرارات الجامعة؟

وهنا يحاول بعضهم نقل صعيد النقاش، من موقف إماراتيّ خارج عن الموقف العربيّ، وضارٍّ بالقضيَّة الفلسطينيَّة، إلى مطالبة فلسطينيّين بالاعتذار لأطراف خليجيَّة، وذلك برفع العابر إلى مستوى الثابت، وبرفع الهامشيّ، نسبيًّا، إلى مستوى المتْن، فلو بدرت من أطراف فلسطينيَّة تجاوزات في التعبير، وعمَّمت الهجوم، فهذا بالتأكيد لا يمثِّل العلاقات الفلسطينيَّة الخليجيَّة، على مستوى الشعوب، والأوطان، وكلّ فلسطينيّ واعٍ ومسؤول يعلم أن في الخليجيّين مَنْ ينشُدُون إلى الوشائج نفسها، ويتخوَّفون من المخاطر العامَّة التي يمثِّلها كيانُ الاحتلال على الأمَّة كلِّها، فما بُنِيت عليه الشعوب، ثقافيًا، ووجدانيًا، لا يتلاشى، فجأة، بقرار هنا، أو اتفاقيَّة هناك.

كان المفترض في جامعة الدول العربية أن تحيط بهذه الاتفاقيَة الإماراتيَة الصهيونيَة من جميع أبعادها، الحقوقيَة، وبجميع أبعادها الاستراتيجيَة والمصلحيَة، على المستوى الأمن الإقليميّ، فهي وفْقَ البُعْد العربيّ تنتهك الموقفَ العربيّ الذي تبنّته، ودعت إليه، بل وروَّجته الجامعة، والمتمثِّل في مبادرة السلام العربيَة التي تشترط التطبيع بانسحاب دولة الاحتلال من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلّة، والقبول بقيام دولة فلسطينيَة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينيَة المحتلة، منذ الرابع من يونيو/ حزيران 1967، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية. وبصمت الجامعة العربية عن تجاوُز الإمارات مبادرتها، وانتهاكها، فهي عمليًا، تضعفها، وتكاد تعلن تعطيلها. ومن ناحية السلام والأمن الإقليمي، فإن الاختراق الإماراتيّ يولِّد مخاطر وفُرَصًا لنزاعات جديدة؛ كون دولة الاحتلال لم تغيّر نظرتها إلى دول المنطقة، العربية، وغير العربية، ولم تكفّ عن عدوانها، على بلدان عربية، كسورية، وإقليميّة، كإيران، وذلك بغَض النظر عن الموقف من نظام الحكم في دمشق، أو حكّام طهران، فحتى، ونحن نحلّل النظاميّ مسؤولية الجرائم الفادحة في سورية، ونحن نرى ما أسهمت فيه طهران من دمار في العراق، فإن إقحام إسرائيل في هذه المنطقة، وفتْح مزيدٍ من المجال له؛ لتكرّس عدوانها، وتفرض وجودها، لاعبًا فعليًا، وعلنيًا، في نزاعات المنطقة؛ بذريعة الحفاظ على أمنها؛ هذا الإقحام لا يخدم استقرار المنطقة، والدول العربية، ولا يخدم حتى الإمارات نفسها.

> كان مفترضا في الجامعة أن تحيط بالاتفاقيّة الإماراتيّة الصهيونيّة من جميع أبعادها الحقوقيّة

وكان المأمول من جامعة الدول العربيّة أن تتسق مع المادّة الثانية من ميثاقها، والتي تنص على أنّ «الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقًا للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر، بصفة عامّة، في شؤون البلاد العربية ومصالحها»، فهذه الارتكابات النيْئة، المُقْحمة، والفوقيّة، من شأنها أن تسبّب متاعب داخليّة وخارجيّة؛ لأنّ الشعوب العربية، ومنها الإماراتيّ، والسعودي، والبحريني، وغيرها، لم يثبت عمليًا، تضعفها، وتكاد تعلن تعطيلها. ومن ناحية السلام والأمن الإقليمي، فإن الاختراق الإماراتيّ يولّد مخاطر وفُرصًا لنزاعات جديدة؛ كون دولة الاحتلال لم تغيّر نظرتها إلى دول المنطقة، العربية، وغير العربية، ولم تكفّ عن عدوانها، على بلدان عربية، كسورية، وإقليميّة، كإيران، وذلك بغض النظر عن الموقف من نظام الحكم في دمشق، أو حكّام طهران، فحتى، ونحن نحلّل النظاميّ مسؤولية الجرائم الفادحة في سورية، ونحن نرى ما أسهمت فيه طهران من دمار في العراق، فإن إقحام إسرائيل في هذه المنطقة، وفتْح مزيدٍ من المجال له؛ لتكرّس عدوانها، وتفرض وجودها، لاعبًا فعليًا، وعلنيًا، في نزاعات المنطقة؛ بذريعة الحفاظ على أمنها؛ هذا الإقحام لا يخدم استقرار المنطقة، والدول العربية، ولا يخدم حتى الإمارات نفسها.

> كان مفترضا في الجامعة أن تحيط بالاتفاقيّة الإماراتيّة الصهيونيّة من جميع أبعادها الحقوقيّة

وكان المأمول من جامعة الدول العربيّة أن تتسق مع المادّة الثانية من ميثاقها، والتي تنص على أنّ «الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقًا للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر، بصفة عامّة، في شؤون البلاد العربية ومصالحها»، فهذه الارتكابات النيْئة، المُقْحمة، والفوقيّة، من شأنها أن تسبّب متاعب داخليّة وخارجيّة؛ لأنّ الشعوب العربية، ومنها الإماراتيّ، والسعودي، والبحريني، وغيرها، لم يثبت عمليًا، تضعفها، وتكاد تعلن تعطيلها. ومن ناحية السلام والأمن الإقليمي، فإن الاختراق الإماراتيّ يولّد مخاطر وفُرصًا لنزاعات جديدة؛ كون دولة الاحتلال لم تغيّر نظرتها إلى دول المنطقة، العربية، وغير العربية، ولم تكفّ عن عدوانها، على بلدان عربية، كسورية، وإقليميّة، كإيران، وذلك بغض النظر عن الموقف من نظام الحكم في دمشق، أو حكّام طهران، فحتى، ونحن نحلّل النظاميّ مسؤولية الجرائم الفادحة في سورية، ونحن نرى ما أسهمت فيه طهران من دمار في العراق، فإن إقحام إسرائيل في هذه المنطقة، وفتْح مزيدٍ من المجال له؛ لتكرّس عدوانها، وتفرض وجودها، لاعبًا فعليًا، وعلنيًا، في نزاعات المنطقة؛ بذريعة الحفاظ على أمنها؛ هذا الإقحام لا يخدم استقرار المنطقة، والدول العربية، ولا يخدم حتى الإمارات نفسها.

وكان المأمول من جامعة الدول العربيّة أن تتسق مع المادّة الثانية من ميثاقها، والتي تنص على أنّ «الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقًا للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر، بصفة عامّة، في شؤون البلاد العربية ومصالحها»، فهذه الارتكابات النيْئة، المُقْحمة، والفوقيّة، من شأنها أن تسبّب متاعب داخليّة وخارجيّة؛ لأنّ الشعوب العربية، ومنها الإماراتيّ، والسعودي، والبحريني، وغيرها، لم يثبت عمليًا، تضعفها، وتكاد تعلن تعطيلها. ومن ناحية السلام والأمن الإقليمي، فإن الاختراق الإماراتيّ يولّد مخاطر وفُرصًا لنزاعات جديدة؛ كون دولة الاحتلال لم تغيّر نظرتها إلى دول المنطقة، العربية، وغير العربية، ولم تكفّ عن عدوانها، على بلدان عربية، كسورية، وإقليميّة، كإيران، وذلك بغض النظر عن الموقف من نظام الحكم في دمشق، أو حكّام طهران، فحتى، ونحن نحلّل النظاميّ مسؤولية الجرائم الفادحة في سورية، ونحن نرى ما أسهمت فيه طهران من دمار في العراق، فإن إقحام إسرائيل في هذه المنطقة، وفتْح مزيدٍ من المجال له؛ لتكرّس عدوانها، وتفرض وجودها، لاعبًا فعليًا، وعلنيًا، في نزاعات المنطقة؛ بذريعة الحفاظ على أمنها؛ هذا الإقحام لا يخدم استقرار المنطقة، والدول العربية، ولا يخدم حتى الإمارات نفسها.

بين نافالني ومحمد مرسي... وازدواجية المعايير

محمد سي بشير

من مفارقات السياسة أنها تثبت، المرّة بعد المرّة، حقائق لا مراء فيها، وقد تكون قاعدة ازدواجية المعايير إحدى أهم تلك المفارقات. أو، لنقل، البيّنات الواضحات، لأنّ الإشكاليات السياسية نفسها يتمّ التعامل معها بمقاربات مختلفة، وكأنّ من هو، هناك، في أوروبا أو في الغرب، سياسي، وقبل ذلك إنسان، في حين أنّ من هو، هنا، في أوطاننا العربية، قيمة مُستهان بها أو سلبية، تماما، حتى لو كان صاحب حصانة ووصل إلى أعلى المناصب، لا يكترث أحد لما يصيبه، لا من الغرب ولا من أوطاننا. ولعلّ أفضل صورة لهذه المفارقة حالتا الرئيس المصري الراحل محمّد مُرسي والسياسي الرُّوسي الكسي نافالني المتهمة مخابرات بلاده بتسميمه، والذي يمكث حاليا في مستشفى في ألمانيا، وكيف تعامل معهما الغرب، حيث تكاد، في حالة الإنسان الغربي، تُوصل إلى الاعتقاد أنّ المسألة تصعيدٌ قد ينتهي بحرب، وليس مسألة تسميم قد تنتهي إلى علاج بترياق، في حين أنّ مرسي، من سكانة «ضيعة ضايعة»، مات بالإهمال الطبي وقبل ذلك تمّ الانقلاب عليه، وهو الرّئيس الشرعي، من دون أن يهتمّ أحد من قادة الغرب بما أصابه، ولا بما انتهى إليه.

الحديث، بداية، عن ازدواجية المعايير، وهو مبدأ سياسي (ولا نقول لا أخلاقي) معروف يشيه، إلى حد بعيد، المبدأ الاستعماري «فرق تسد» لأنّ أصل المعيار هو الإدراك المختلف لأسباب التقدم والتخلف وتطبيقها على فضاءات جغرافية، بعينها. ويمكن النّظر إلى ازدواجية المعايير أنه مبدأ الرؤية المتعالية للإنسان الغربي، أو ما أسماه الرّاحلان عبد الوهاب المسيري وأنور الجندي، على التوالي، الانحياز أو المنهج الغربي الوافد، ذلك أن الغرب لا يرى الآخرين إلاّ من منظار الدونية، ووجوب أن يكون هو مركز العالم، والبقية هم الهامش، ليصبح الأمر، بالنتيجة، أنّ منظومة حقوق الإنسان أو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هما البيتان للإعلاء من شأن كرامة الإنسان الغربي، دون بقية البشر الذين يمكن تغاضي عن حقوقهم، أو الحطّ من شأنها، بل هناك إمكانية للتّضحية بالإنسان في فضاءات جغرافية، غير الغربية، لصالح مكاسب اقتصادية، أو سياسية أو جيوسياسية، على غرار التي نعيشها في عالمنا العربي، حيث يمكن التّضحية بالبشر دونما اكتراث لأدنى معايير الكرامة الإنسانية الحصرية للإنسان الغربي. ودليل ما تقدّم جرائم الاستعمار الغربي في العالم، والتي يمثلها، خير تمثيل، استعباد للسود، وجرائم القضاء على الهنود الحمر في أميركا، والسكان الأصليين في أستراليا، أو جرائم الصمت بمسؤوليته الأولى في القول الفصل في قضايا دينية، إزاء بعض تدخلات مؤسسة الرّئاسة في خلافات سابقة ظهرت للإعلام، أي أنّه احتفظ للأزهر باستقلال معنوي، بجانب استقلاله المؤسساتي.

> دعوة إلى إعمال معايير الحق والعدالة للحفاظ على كرامة البشر في أدنى صورها

في عالمنا، وهو ما أدّى، حقيقة، إلى ما نراه من إمكانية مقايضة استقرار بمكاسب للغرب في أوطاننا العربية، في مقابل احتواء التهديد، زعما، للإرهاب، الهجرة غير الشّرعية، أو تمدُّد المناطق الزّمادية إلى حيث الغرب، وحيثما توجد المصالح الاقتصادية الغربية.

دأب الغرب على اعتبار أنّ المعايير غير مستوية بين عالمينا، فما هو جائزٌ، مقبول و شرعي في فضائه، يمكن أن يصبح غير جائزٍ، غير مقبول وغير شرعي في عالمنا، على غرار معايير الديمقراطية، الحرية، إمكانية القبول بالاستبداد، النيل من منظومة حقوق الإنسان وكرامته، بل والإنقلاب على الشرعية، إذا كان ذلك ضروريا للحفاظ على نسق حياة الإنسان الغربي مستقرة، وفي حدود المقبول اقتصاديا. ولا يمكن اعتبار ذلك إلاّ ازدواجية في المعايير في رؤية كل شيء، فحتّى عندما انتقل الغرب إلى فضاءاتٍ أخرى لينقل إليها الرأسمالية، بكل مساوئها، اعتبر ذلك اكتشافات جغرافية وكان تلك المناطق لم تكن مأهولة بالناس. وعمل، لتحقيق ذلك، بمعايير الديمقراطية الغربية، بانتخاباتٍ تشريعيةٍ رفضت نتائجها نُخبة سياسية تريد الإمارة، ولو على الحجارة، كما كان يقول أحدهم، كلما حلت الانتخابات، وحاولت التيارات الليبرالية أن تفوز بها تحت طائلة الدعوة إلى الإنقلاب، وتدخل الجيش على غرار ما حدث في الجزائر ومصر، ولكن في إطار صمت غربي كامل، لأن انتصار معايير ديمقراطيته في أوطاننا يهدّد مصالحه ومصالح النخب الموالية له.

لا نتمنى لنافالني، هنا، إلاّ أن يفيق من غيبوبته، وقد أفاق، ولكننا نريد أن نضع أيدينا على أوجاعنا في أوطان من ورقٍ، نُعيش فيها في أرقٍ، ولم نبرح فيها، البتة، وضع الرقّ. نريد أن ننال قسطا مما ناله نافالني من عناية، حيث تحرّكت من أجله الدول العظمى بمؤسساتها المدنية، السياسية بل والعسكرية أيضا، في حين أن أمثال محمد مرسي قضوا في صمت وما زالوا، لأن ثمة مبدأ غربي هو ازدواجية المعايير يطبق.

هي دعوة هنا إلى إعمال معايير الحق والعدالة للحفاظ على كرامة البشر في أدنى صورها وفق الترتيب المعروف «عيش (حياة)، حرية (إمكانية العيش بدون خوف وأمن) وعدالة اجتماعية (الحصول على منظومة حقوق تكفل الكرامة)». هي دعوة إلى معايير اختيار المنتخبين، من الرئيس إلى أدنى منتخب محلي، في إطار من الصدق، المصداقية والشفافية. وفي إطار عدم الخوف من عواقب «تمرّد»، «جبهات الخلاص»، وغيرها من تيارات الإمارة أو لو على الحجارة، ليس إلاّ لا أكثر ولا أقل. هي دعوة إلى الحياة، لنافالني ولنا نحن أيضا.

(كاتب وباحث جامعي جزائري)

الأزهر ودار الإفتاء: صراع سياسي

خديجة جعفر

نجحت مشيخة الأزهر الشريف في 24 من الشهر الماضي (أغسطس/ آب) في كسب جولة جديدة من جولات المواجهة المستمرة بينها وبين دار الإفتاء المصرية، منذ عامين تقريبًا، والناشئة من إرادة دار الإفتاء ومساعيها الحثيثة للحصول على الاستقلال التام عن مؤسسة الأزهر المنوطة بها الشؤون الدينية في مصر، فقد قدمت اللجنة الدينية في البرلمان المصري، بقيادة وكيلها عضو مجلس النواب ومستشار رئيس الجمهورية، أسامة السيد الأزهري، في يوليو/ تموز الماضي، مشروع قانون يقضي باستقلال دار الإفتاء، بحيث تتحول إلى كيان شبيه بالوزارة، ومن ثَمّ تتبع مجلس الوزراء مباشرة. وكان مشروع القانون هذا قد طُرح في العام 2018 ليُناقش في البرلمان في 18 اجتماعًا، من يناير/ كانون الثاني وحتى يوليو/ تموز في العام نفسه، وحضرها ممثلون عن مشيخة الأزهر ووزارة الأوقاف ودار الإفتاء ووزارة العدل ومجلس الدولة ووزارة المالية ومصلحة الضرائب ووزارة التخطيط والمتابعة. ونظرًا إلى أن مشروع القانون لم يتسنّ عرضه في دور الانعقاد الرابع للبرلمان في عام 2018، فقد استُؤنف العمل على مشروع القانون في فبراير/ شباط الماضي، ثمّ قدّم إلى البرلمان لأجل التصويت عليه في يوليو/ تموز الماضي، ونجحت مشيخة الأزهر في إجهاضه في أغسطس/ آب الماضي، ولم يتمر هذا النجاح عن الإلغاء التامّ للقانون، بل سُحب قبل التصويت النهائي عليه، وتأجّل حسمه إلى البرلمان القادم.

ويمنح مشروع القانون الشخصية الاعتبارية المستقلة لدار الإفتاء المصرية، وينص على منحها الاستقلال المالي والفنّي والإداري الكامل، وعلى حقها في إنشاء فروع لها في أنحاء الجمهورية. وينص على تعيين السلطة التنفيذية مفتي الديار المصرية من دون الحاجة للرجوع إلى الأزهر، ويعطي مشروع القانون دار الإفتاء الحق في تدريب المفتين الشرعيّين، والحق في استصدار شهادات علمية ومهنية لهم من دون الرجوع إلى مؤسسة الأزهر كذلك. وينبي مشروع القانون حجته في الاستقلال على سند تاريخي، يدّعي أنّ دار الإفتاء نشأت مستقلة عن الأزهر منذ 700 عام أي منذ عامين تقريبًا، والناشئة من إرادة دار الإفتاء ومساعيها الحثيثة للحصول على الاستقلال التام عن مؤسسة الأزهر المنوطة بها الشؤون الدينية في مصر، فقد قدمت اللجنة الدينية في البرلمان المصري، بقيادة وكيلها عضو مجلس النواب ومستشار رئيس الجمهورية، أسامة السيد الأزهري، في يوليو/ تموز الماضي، مشروع قانون يقضي باستقلال دار الإفتاء، بحيث تتحول إلى كيان شبيه بالوزارة، ومن ثَمّ تتبع مجلس الوزراء مباشرة. وكان مشروع القانون هذا قد طُرح في العام 2018 ليُناقش في البرلمان في 18 اجتماعًا، من يناير/ كانون الثاني وحتى يوليو/ تموز في العام نفسه، وحضرها ممثلون عن مشيخة الأزهر ووزارة الأوقاف ودار الإفتاء ووزارة العدل ومجلس الدولة ووزارة المالية ومصلحة الضرائب ووزارة التخطيط والمتابعة. ونظرًا إلى أن مشروع القانون لم يتسنّ عرضه في دور الانعقاد الرابع للبرلمان في عام 2018، فقد استُؤنف العمل على مشروع القانون في فبراير/ شباط الماضي، ثمّ قدّم إلى البرلمان لأجل التصويت عليه في يوليو/ تموز الماضي، ونجحت مشيخة الأزهر في إجهاضه في أغسطس/ آب الماضي، ولم يتمر هذا النجاح عن الإلغاء التامّ للقانون، بل سُحب قبل التصويت النهائي عليه، وتأجّل حسمه إلى البرلمان القادم.

ويمنح مشروع القانون الشخصية الاعتبارية المستقلة لدار الإفتاء المصرية، وينص على منحها الاستقلال المالي والفنّي والإداري الكامل، وعلى حقها في إنشاء فروع لها في أنحاء الجمهورية. وينص على تعيين السلطة التنفيذية مفتي الديار المصرية من دون الحاجة للرجوع إلى الأزهر، ويعطي مشروع القانون دار الإفتاء الحق في تدريب المفتين الشرعيّين، والحق في استصدار شهادات علمية ومهنية لهم من دون الرجوع إلى مؤسسة الأزهر كذلك. وينبي مشروع القانون حجته في الاستقلال على سند تاريخي، يدّعي أنّ دار الإفتاء نشأت مستقلة عن الأزهر منذ 700 عام أي منذ عامين تقريبًا، والناشئة من إرادة دار الإفتاء ومساعيها الحثيثة للحصول على الاستقلال التام عن مؤسسة الأزهر المنوطة بها الشؤون الدينية في مصر، فقد قدمت اللجنة الدينية في البرلمان المصري، بقيادة وكيلها عضو مجلس النواب ومستشار رئيس الجمهورية، أسامة السيد الأزهري، في يوليو/ تموز الماضي، مشروع قانون يقضي باستقلال دار الإفتاء، بحيث تتحول إلى كيان شبيه بالوزارة، ومن ثَمّ تتبع مجلس الوزراء مباشرة. وكان مشروع القانون هذا قد طُرح في العام 2018 ليُناقش في البرلمان في 18 اجتماعًا، من يناير/ كانون الثاني وحتى يوليو/ تموز في العام نفسه، وحضرها ممثلون عن مشيخة الأزهر ووزارة الأوقاف ودار الإفتاء ووزارة العدل ومجلس الدولة ووزارة المالية ومصلحة الضرائب ووزارة التخطيط والمتابعة. ونظرًا إلى أن مشروع القانون لم يتسنّ عرضه في دور الانعقاد الرابع للبرلمان في عام 2018، فقد استُؤنف العمل على مشروع القانون في فبراير/ شباط الماضي، ثمّ قدّم إلى البرلمان لأجل التصويت عليه في يوليو/ تموز الماضي، ونجحت مشيخة الأزهر في إجهاضه في أغسطس/ آب الماضي، ولم يتمر هذا النجاح عن الإلغاء التامّ للقانون، بل سُحب قبل التصويت النهائي عليه، وتأجّل حسمه إلى البرلمان القادم.

> السجال سيتجدد في المستقبل القريب، ولا نعلم ما تخبئه الأيام من تغييراتٍ جوهريةٍ في وجه مصر

ويمنح مشروع القانون الشخصية الاعتبارية المستقلة لدار الإفتاء المصرية، وينص على منحها الاستقلال المالي والفنّي والإداري الكامل، وعلى حقها في إنشاء فروع لها في أنحاء الجمهورية. وينص على تعيين السلطة التنفيذية مفتي الديار المصرية من دون الحاجة للرجوع إلى الأزهر، ويعطي مشروع القانون دار الإفتاء الحق في تدريب المفتين الشرعيّين، والحق في استصدار شهادات علمية ومهنية لهم من دون الرجوع إلى مؤسسة الأزهر كذلك. وينبي مشروع القانون حجته في الاستقلال على سند تاريخي، يدّعي أنّ دار الإفتاء نشأت مستقلة عن الأزهر منذ 700 عام أي منذ عامين تقريبًا، والناشئة من إرادة دار الإفتاء ومساعيها الحثيثة للحصول على الاستقلال التام عن مؤسسة الأزهر المنوطة بها الشؤون الدينية في مصر، فقد قدمت اللجنة الدينية في البرلمان المصري، بقيادة وكيلها عضو مجلس النواب ومستشار رئيس الجمهورية، أسامة السيد الأزهري، في يوليو/ تموز الماضي، مشروع قانون يقضي باستقلال دار الإفتاء، بحيث تتحول إلى كيان شبيه بالوزارة، ومن ثَمّ تتبع مجلس الوزراء مباشرة. وكان مشروع القانون هذا قد طُرح في العام 2018 ليُناقش في البرلمان في 18 اجتماعًا، من يناير/ كانون الثاني وحتى يوليو/ تموز في العام نفسه، وحضرها ممثلون عن مشيخة الأزهر ووزارة الأوقاف ودار الإفتاء ووزارة العدل ومجلس الدولة ووزارة المالية ومصلحة الضرائب ووزارة التخطيط والمتابعة. ونظرًا إلى أن مشروع القانون لم يتسنّ عرضه في دور الانعقاد الرابع للبرلمان في عام 2018، فقد استُؤنف العمل على مشروع القانون في فبراير/ شباط الماضي، ثمّ قدّم إلى البرلمان لأجل التصويت عليه في يوليو/ تموز الماضي، ونجحت مشيخة الأزهر في إجهاضه في أغسطس/ آب الماضي، ولم يتمر

نيل السودان... فيض النعمة والنقمة

محمود الريماوي

عزا سودانيون ضعف الاهتمام العربي والدولي بمأساة فيضان النيل في بلدهم إلى أسباب يتقدّمها تقصير محلي رسمي، وضع هذا الحدث بعيدا عن دائرة الضوء، على الرغم من إعلان حال الطوارئ، وذلك مقارنة بانفجار مرفأ بيروت (4 أغسطس/ آب الماضي) الذي اجتذب اهتماما فائقا على مستويات عدة. وواقع الحال يدل على أن العالم العربي قلما يحفل بمجريات الحياة في السودان، ولو أن كارثة الفيضانات أخيرا قد أثارت اهتماما ملحوظا، ولو على مستوى التعاطف المعنوي والتضامن الوجداني، لكان ذلك أمرا استثنائياً وخارقا للعادة. إذ جرت العادة على النظر إلى هذا البلد العربي أنه يقع على هامش الاهتمامات، وأن الأنباء التي تتعلق به لا تثير الاهتمام، إذ قلما تتعلق بإنجازاتٍ في أيٍّ من ميادين الحياة. وهي نظرة متراكمة ذات جذور شبه عنصرية، تتعلق، في جانب منها، بلون بشرة السودانيين، وتصنيفهم على انتمائهم القارّي لا على هوية قومية عربية. وعلى مدى عقود طويلة، اقترن سودانيون في أفلام مصرية ومسرح خليجي بالعوز ورقّة الحال وضعف الطموح وامتهان أدنى المهن، حيث يتم وضعهم في خدمة الآخرين. وليس معلوماً ولا ملحوظاً إن كانت هذه الصورة النمطية السالبة و«المتصلبة» قد أثارت احتجاجاتٍ سودانية جدّية وصريحة، أو توضيحات وتعقيبات من أصحاب الشأن.

وفي التحقيق المهم الذي نشره موقع «الجزيرة نت»، قبل أيام، عن الحدث، بدا من تمّت دعوتهم للحديث غير مُفاجئين بالسلبية العربية والدولية تجاه الكارثة، وذلك جيدٌ من زاوية النظر الواقعي إلى الأمور، وقد لامس بعضهم، مثل الشاعر والسينمائي، أمجد النور، مسألة حيوية، وهي ضعف الرصد أو المواكبة الإعلامية التقنية من داخل السودان لمظاهر الكارثة، فيما حمل مشهد انفجار مرفأ بيروت بذاته قدرا هائلا من «الآكشن» كيفما صُور هذا الانفجار، ومن أية زاوية كانت، كما قال. بينما بدت الصور التي تم نقلها لمظاهر الفيضان رتيبة ومتشابهة وفاقدة للمؤثر البصري، والأنكى أنها ظهرت كأنها تكرار لأطوار سابقة من فيضانات النيل. وحتى كتابة هذه السطور، تمثلت الخسائر بوفاة 103 أشخاص وإصابة خمسين، حسب وزارة الداخلية السودانية، إضافة إلى 27 ألفا و341 منزلًا، انهارت كليا، فيما انهارت بشكل جزئي 42 ألفًا و210 منازل»، إضافة إلى «تضرّر 179 مرفقًا، و359 متجرًا ومخزنًا، ونفوق 5482 رأس ماشية». وهذا من دون احتساب ظهور الأمراض والأوبئة وتلف المحاصيل وانهيارات الطرق التي يتسبب بها فيضان دام أسابيع.

وقبل هذه الكارثة التي اخترق فيها الفيضان سبع ولايات، كان السودان يجاهد للخروج من عنق الزجاجة. ويتعرّض، في الوقت ذاته، إلى ضغوط لحمله على التطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، ثمنا لرفع اسمه عن قائمة الدول الداعمة للإرهاب. وقد أحسن رئيس الحكومة، عبدالله حمدوك، صنعا حين أخبر وزير خارجية أميركا، مايك بومبيو، الذي بدا موفدا من تل أبيب لا من واشنطن، إن حكومته انتقالية، وليس من صلاحياتها اتخاذ قراراتٍ على هذا المستوى... وفي جوانب هذه المأساة، ما أفضى به وزير الري والموارد المائية، ياسر عباس، إن «حدّة الفيضان كُسرت هذا العام بتخزين المياه في سدّي الروصيرص ومروى»، موضحا أن هذا «كان له الأثر الكبير في تخفيف حدة الكارثة».. غير أن الوزير لم يتحدث عن الحاجة أو النية إلى بناء سدود أخرى لتفادي تكرار الكارثة، بينما أشار إلى توقع إيجابي مفاده "ألا تحدث فيضانات في السودان بعد اكتمال تشييد سد النهضة الإثيوبي»، وذلك وفق وكالة الأنباء السودانية (سونا)، وهو ما يخالف الرؤية السودانية التي تحذّر من انعكاسات اكتمال بناء سد النهضة. وتبقى المفارقة أنه في الوقت الذي توقع فيه العالم تأثر منسوب النيل بالانخفاض في الأراضي السودانية في ضوء ما تم إنجازه من سد النهضة، إلا أن النتيجة كانت معاكسة، وهي حدوث فيضانات، وقد عزاها الوزير عباس إلى هطول الأمطار على الهضبة الأثيوبية (علما أن السودان نفسه شهد هطول أمطار غزيرة في النصف الأول من أغسطس/ آب، ما أدّى إلى حدوث فيضانات وانزلاقات أرضية، ووقوع أضرار في نحو خمسة آلاف منزل وبنى تحتية في 14 من إجمالي 18 ولاية في البلاد). وهكذا، يخسر السودان في جميع الأحوال، إما نتيجة

> ربما يجد السودانيون عزاءً في أن ما يتعرّضون إليه من صدود عربي جزء من انهيار المناعة الأخلاقية في العمل السياسي العربي

عوامل طبيعية: الأمطار أو الجفاف، أو لنقص السدود لديه، أو لأن سد النهضة الإثيوبي لم يكتمل، أو حين يكتمل بناؤه ..

وإذ يستحق السودان، مثل غيره من الدول، دعم هيئات دولية أقيمت لأغراض مد يد العون، مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) والصليب الأحمر الدولي وسواها من هيئات تتبع الأمم المتحدة، فإنه من الأهمية بمكان أن تتجند القوى السياسية والاجتماعية للخروج من سجالاتها «الأبدية» بشأن هوية النظام السياسي الصالح أو المطلوب، وأن تنصرف إلى مواجهة تحدّيات فعلية وملحة تفرضها الحياة، من أجل إصلاح أحوال بلدهم واستثمار موارده البشرية والطبيعية وتطويرها وجذب استثمارات نافعة ورؤوس أموال سودانية مهاجرة ضمن بيئة قانونية سليمة، ومطمئنة، وذلك بغير انتظار لدعم عربي أو إسلامي، فقد تفكك العالم العربي، ولم تعد تجمعه جامعة ولا ميثاق، ولا أهداف مشتركة، وباتت تسود علاقاته البينية المصالح والمنافع الحسية وأشكال الابتزاز، وفق منطق البزنس، لا منظور العلاقات بين الدول. ولم يعد العالم الإسلامي يسعف ضحيةً مسلماً، هذا إن لم يقم بالتحريض عليه، كما هو الحال مع مسلمي الإيغور في الصين ومسلمي الروهينغا في ميانمار والكشميريين، وغالبيتهم مسلمون.

وربما يجد السودانيون عزاءً في أن ما يتعرّضون له من صدود في المدار العربي جزء من انهيار المناعة الأخلاقية في العمل السياسي العربي، واضمحلال الأهداف القومية المشتركة، واتساع الفجوة بين الحاكمين والمحكومين، والسعي إلى تطوير الديكتاتورية كي تستوي شكلاً من أشكال العبودية، لا مجرد اجتراء أو انتهاك لحقوق أساسية للأفراد والجماعات. وأن الاعتماد على الذات والتعلم من تجارب الآخرين الناجحة يظل القاعدة الذهبية المجرّبة والمدخل الصحيح للخروج من الركود والمراوحة في المكان.

(كاتب من الأردن)

«اليو تيوبر» السوري... ردحيّات وملابسات

محمد علاء الدين

يبدو أن ما أصابنا، نحن السوريين وأشباهنا، وما زال مستمراً، بنا من مصائب سبّبها الطغيان وطغاته، بدأ يجرف غير قليل منا، خصوصا على وسائل التواصل، إلى حالات شبه هستيرية، تشبه الردحيّات، أمام ظواهر جديدة لم نستوعب بعد تسارع مفرزاتها، وتشعب بواعثها وغاياتها، وأحياناً تنفيثاً سريعاً ومباشراً لحالات احتقانية.

أفرزت وسائل التواصل الجديدة، فيما أفرزته، أشكالاً تختلف عن المألوف الذي ساد زمناً في الشهرة والنجومية وطرق الإعلان. صارت في الإعلان اليوم تفننات وابتداعات تأتينا، على مدار اللحظة عبر جوّالاتنا، بأشكال متعددة، نافضةً عن ذاتها إشكالات الرقابة، لتنسلّ إلينا عبر كل منفذ، من الشكل التقليدي للإعلان، أو عبر ترويج من نجم مشهور، وربما عبر قصّةٍ مرئية تستهوي أو تغري أو تستفز. والشهرة أيضاً أضحت أكثر تسارعاً وبأساليب مختلفة عبر وسائل التواصل، ومنها مشاهير الـ «يوتيوبر» ممن يستحوذون مشاهداتٍ عالية الأرقام، بعيداً عن أهمية المحتوى، وبغير مبالاةٍ بحقيقة الإعجاب بمضمون ما يقدّمون. ومعظم هؤلاء المشاهير، قدماء وجدداً، يتم استثمارهم إعلانياً وبطرق متعدّدة تعدّد ما تتفتق عنه المخيِّلة الترويجية من أفكار إعلانية للوصول إلى المُستَهدَف، زبوناً أو مستهلكاً، بمختلف الوسائل، وإن كان بعضها استفزازياً يُحدِث حالاتٍ إشكالية تثير جدلاً، فذاك يساهم أيضاً في انتشار أكبر، ويحقق مزيداً من غايات الوصول.

أكثر الأمثلة الحاضرة تطابقاً مع ما تقدّم، عن الحالة السورية المحتقنة وأشباهها، وتفاعلاتها مع واقع ما تفرزه وسائل التواصل المستحدثة، برز قبل أيام في قضية «يوتيوبر» سوري، نجل أحد أعضاء ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية، وما أثاره من جدل واسع، اعتبره سوريون كثيرون استفزازاً لمشاعرهم، واستهتاراً بمعاناتهم، لترويجه مسألة عائلية شخصية عن نتيجة اختبار حمل زوجته لتحديد جنس المولود القادم، وعرض النتيجة باستعراض خيالي، وإبهار بالإضاءة والمؤثرات على برج خليفة، العقاري في دبي، وهو الأعلى في العالم، مع إشارة إلى تكلفة هذا الإعلان، في دقائقه الثلاث، التي قاربت مئة ألف دولار، بحسب ما يتداولون، وهو ما اعتبروه ترفاً وبذخاً استعراضيّاً مستهتراً بمعاناتهم.

غاب عن كثيرين من الغاضبين أن الموضوع هو إعلان لشركة عقارية كبرى، ظهر اسمها واضحاً في الإعلان، بكل ما يحمله من ترويج لها، ولعودة نشاطها، وللبرج بحد ذاته، كما لدولة الإمارات التي تريد أن تقول إن الحياة فيها طبيعية ومزدهرة بحفاوة وترف وسط كل الأزمات. .. تكلفة الإعلان، وزيادة عليه ما قبضه «اليوتيوبر» السوري لقاء مشاركته الشخصية والعائلية والإعلامية عبر قناته، كلها دفعتها الشركة العقارية. ومهما كان الرقم مضاعفاً عمّا تم تداوله، فإنه، بحسب خبرة صنّاع الإعلانات، مبلغ ضئيل، حتّى عبر وسائل التواصل، فالوصول إلى عشرة ملايين مشاهدة للإعلان في الساعات الأولى لنشره، وما سيتبعه، سيجعل من أي مبلغ مدفوع يهبط إلى أقل من سنتٍ واحد لكل مشاهدة، بمعنى أنه أقل من تكلفة أي مطبوعة ترويجية مهما صغرت، بل أقل من تكلفة «كرت فيزيت» يحمل اسم الشركة، مع استحالة إيصاله إلى هذه الأعداد المليونية بساعات، فيما الإعلان العقاري على وسائل التواصل، «فيسبوك» مثلا، يكلّف بضع دولارات لكل ضغطة مشاهدة من المتلقي المهتم بالإعلان، فالموضوع، من الناحيتين، المالية وعائديته التي تريدها الشركة المعلنة، حقق غايتها، وربما أكثر مما طمحت، بعدما ساهمت حالة الجدل التي أشعلها الإعلان و«اليوتيوبر» في زيادة الانتشار، مشكلاً لها مكسباً إضافيا.

وفي أثناء حالة السخط العامة في أوساط السوريين عبر وسائل التواصل، وجهت التفاعلات سهام نقدها إلى «اليوتيوبر» ووالده، باعتبار الأخير عضواً في الائتلاف المعارض، متهمة الابن والأب معاً بالبذخ والترف والاستهتار بمشاعر أبناء الجلدة والوطن ومرارة عذاباتهم ومعاناتهم في المخيمات والداخل والمهاجر، توهماً من منتقدين كثيرين أن «اليوتيوبر» هو من أنفق الـ 96 ألف دولار، ترفاً أمام حدث عائلي أقل من عادي. وربما كان الحدث على واجهة برج خليفة في دبي فرصةً لمن وجدوه سانحةً للنيل عبر الأب من الائتلاف السياسي المعارض، والذي ينظرون إليه خارج سرب تمثيلهم الحقيقي والتعبير عنهم. وغابت عن معظم تعليقات المتفاعلين، في موجة الغضب والسخط، قضية الصنّاع الحقيقيين والممولين وغاياتهم البعيدة في الحسابات ولغة الأرقام عن لغة الأحاسيس والمشاعر.

> التعاطي عبر وسائل التواصل بحدّة بالغة أمام أي خلافٍ في موقف أو رأي، ذاهبةً إلى أقصى الغضب

ليست الحالة هنا موضوع تبرئةٍ أو إدانةٍ لموقف شابٍّ حقق شهرة جعلها باب استثمار لتحقيق مكاسب مالية عبر العمل في الإعلان، ولعله يستطيع أن يكسب مزيداً من متابعة السوريين وتعاطفهم بتبرّع من دخله العالي والمتصاعد لأي مشروع إنساني يلامس معاناتهم، وقد قيل إنه تبرّع متعاطفا مع ما حل ببيروت إثر انفجار المرفأ. وليس الموضوع أيضا موضوع ائتلاف معارض، هزيل الأداء والتركيب، ولم يرقَ في فعاليته إلى أدنى درجات القبول والإقناع. إنما الموضوع في وارد لفت الانتباه إلى حالة سورية، باتت شديدة البروز في التعاطي عبر وسائل التواصل بحدّةٍ بالغة أمام أي خلاف في موقف أو رأي، ذاهبةً إلى أقصى الغضب تنفيثاً عن احتقان، تجاه من تراه ينكأ في جرحها المفتوح، حتى وإن لم يكن سبباً ولا مسبّبا، فيما الفاعلون في الأسباب، والمخطّطون الحقيقيون للاستثمار في مأساتهم، سواء عبر أدوارهم الرئيسية أم عبر أدوار وظيفية، يمضون غير آبهين بالمآسي التي سببوها لأجيال، ولا بالعذابات التي خلّفوها، ضاربين صفحاً عن كل أخلاقيةٍ أو إنسانيةٍ أمام جوائح شرههم الفتّاكة.

(كاتب وإعلامي سوري)

حلف البحث عن شرعية الوجود

وسيم القرشي

لم يكن إعلان العلاقات الرسمية بين الإمارات وإسرائيل أمراً مستغرباً، فقد كانت كل المعلومات تؤكد هذه العلاقات منذ سنوات. والتطبيع مع الكيان الصهيوني في الضمير العربي خيانة لثوابت الأمة، وقد ظلت القيادات العربية السابقة تخشى ردود فعل الشارع العربي، وكان التنديد والشجب مخرجها أمام شعوبها من عجزها الدائم عن تبني موقفٍ حقيقي وعملي تجاه القضية العربية في فلسطين، وهو ما كانت تستهجنه الشعوب، باعتباره رد فعل لا يتناسب مع التحديات الكبيرة للأمة.

ما الذي جعل دولة الإمارات تُقدم على خطوة التطبيع المعادية لتوجهات الأمة العربية، على الرغم من أنه لا تربطها بالكيان الصهيوني جغرافيا قد تجدها مبرّراً اضطرارياً لمفاوضات تفضي إلى تطبيع، كما حدث مع مصر والأردن؟ ليست العلاقات الإماراتية مع الكيان الصهيوني مجرد تطبيع، فطبيعيّة العلاقات بين دولتين تقتضي انعدام العداء ووجود تمثيل دبلوماسي وإمكانية الحركة البشرية والاقتصادية بينهما، وليس من مقتضياتها الدخول في عمليات مشتركة.

حالة هذه العلاقات تحالف، والسؤال هنا: ما هو الهدف المشترك؟ أو لنقل من العدو المشترك لدولة الإمارات والكيان الصهيوني، حتى يتحالفا ضده؟ اعتبار إيران عدوا كذبة كبيرة، فالإمارات هي الشريك التجاري الأكبر لإيران. الأحداث المتسارعة تظهر تركيا العدو الأكثر وضوحاً في المشهد لهذا الحلف، وهو ما يدعمه وصول دولة الإمارات لتكون ضمن تحرّكات عسكرية في منطقةٍ تبعد عنها آلاف الكيلومترات في شرق البحر المتوسط، فقط لأنها تحرّكات تستهدف تركيا، على الرغم من أن جزرا للإمارات ما زالت محتلة من إيران.

ما الذي دفع الإمارات إلى هذا المستوى من العداء مع تركيا؟ مواقف الإمارات في ليبيا واليمن ومصر وتونس والسودان تجعل إرادة الشعوب العربية وتطلعاتها للحرية والعدالة هي العدو الفعلي لدولة الإمارات، ووقوف تركيا، في بعض هذه الحالات، ضد سياسات الإمارات التخريبية يبدو سببا مناسبا لتصاعد حالة العداء الإماراتي ضد تركيا. وبالنسبة لقياداتٍ من نوعية ولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، فإن إرادة الشعوب العربية وتوجهها نحو الديمقراطية والحرية السياسية يمثلان الخطر الحقيقي والأكبر لبقائها على عروشها، وجاءت ثورات الربيع العربي لتعزز تأكيد هذا التصور. فمن وجهة نظر بن زايد، هو يستطيع أن يشتري رضا رئيس أميركا، عبر صهره، بمليارات الدولارات، ليضمن دعمهم البقاء على كرسيه، أو أن يبيع ثوابت الأمة، ليقيم حلفا مع الكيان الصهيوني، بغية تعزيز وجوده ضمن الخريطة السياسية القادمة في المنطقة، في الوقت الذي يعلم فيه أنه لا يملك شرعية شعبية لوجوده، ولا يمكن أن يشتري هذه الشرعية بأي مال على حساب إرادة الشعوب الحرّة.

> القيادات الطارئة أو المفروضة في لحظات ارتباك سرعان ما تنتهي نهايات مروّعة

إنها، إذاً، أزمة مشروعية وجود يناضل من أجلها محمد بن زايد، واختار لتجاوزها استخدام مال النفط الإماراتي، لقمع توجهات الشعوب العربية، وشراء رضا أسياده. ولأن المشكلة الجوهرية في الحالة الإماراتية هي أزمة وجود، من الطبيعي أن يتشكل الحلف من أشباهها، وأي كيان يعاني من أزمة شرعية الوجود مثل الكيان الصهيوني؟! ولهذا كان لقاء التطبيع بين الطرفين لقاء الباحثين عن شرعية الوجود، حتى لم نستطع أن نميز في مشهد تطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني ونظام محمد بن زايد، من الذي كان يبحث أكثر عن الاعتراف بوجوده. وما يؤكد حالة انعدام الثقة لدى القيادة الإماراتية مشاهد حشدها أطفالاً إماراتيين في مشاهد مقززة ومخزية، وهم يعلقون علم الكيان الصهيوني على صدورهم، وهو أمر لم نشهده في أي حالة تطبيعية سابقة، حيث ظل الموقف الشعبي في مصر والأردن مخالفاً لموقف القيادتين السياسيتين في البلدين، مقاوماً للتطبيع، على الرغم من مرور عشرات السنين، ومع ذلك لم يلجأ أي من النظامين لحشر أطفال البلد في مشهد التطبيع.

كان النظام الإماراتي أيضاً بحاجة إلى حلفاء داعمين لخطوته، فجاءت كل مواقف الدعم على المستوى العربي من الأنظمة المشابهة له. ولم يتأخر الدعم من أكثر نظامين يمثلان نماذج متشابهة تعيش عقدة الاعتراف بشرعية وجودها في مواقعها على قمة هرم بلدانها، نظامي عبد الفتاح السيسي ومحمد بن سلمان في العربية السعودية؛ بالنظر إلى الحالة المصرية حيث يعلو رئاستها رئيس مكروه من شعبه جاء بانقلاب عسكري دموي، والحالة السعودية حيث ولي العهد السعودي والحاكم الفعلي وصل إلى مكانه، بعد أن انقلب على نظام الأسرة المالكة في السعودية، وأطاح أعمامه وأبناء عمومته الأحق منه بالمُلك.

يبدو الأمر هكذا أكثر منطقية، إنه تحالف بين كيانات وأنظمة يجمعها شعور بالافتقاد للشرعية، أكثر من أنها علاقات بين دول بمفهوم الدولة كما تعرفها العلوم السياسية، أي قيادة وشعباً، يلتقي فيه الكيان الصهيوني الذي يعمل، منذ حوالي سبعين عاماً، على إثبات شرعية وجوده، مع نظام محمد بن زايد، ويتلقى الدعم العلني من نظام انقلاب عبد الفتاح السيسي، والدعم غير المعلن غالباً، والمعلن في حالة السماح بمرور الطيران الإسرائيلي في أجواء السعودية، من انقلابي آخر هو محمد بن سلمان، وتتوالى مباركة أمثالهم هذا الحلف من الحالات الطارئة على شعوبها وأمتها، من نوعية خليفة حفتر في ليبيا وبعض عسكريي السودان.

(كاتب يمني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads